هل هناك اعمار حقيقي في السماوة بعد صرف ملايين الدولارات؟

القوات اليابانية دفعت والمسؤولون غير راضين

المثنى/ عدنان سمير دهيرب

مواطنون: ما نفذ من مشاريع اسهم في اثراء نفر من الناس على حساب مصلحة المواطن

خصصت خلال السنوات المنصرمة ملايين الدولارات ومليارات الدنانير لتنفيذ مشاريع في مختلف الجوانب الخدمية والصحية والتعليمية وغيرها في محافظة المثنى وقد تعددت اوجه الصرف للمبالغ بسبب تواجد قوات لخمس دول ومنظمات انسانية عالمية في المحافظة. وتقوم هذه القوات والمنظمات بتنفيذ مشاريع واعمال لتحسين الوضع الخدمي في المحافظة وبما يساعد المواطنين على تجاوز مشكلاتهم.

غير ان التحسن لم يكن واضحاً. والسؤال: هل هناك اعمار وبناء حقيقي لمركز واقضية المحافظة؟ وهل امتصت البطالة المتفشية بين الشباب؟ وماذا فعلت القوات الاجنبية وخاصة اليابانية المتواجدة لغرض الدعم الانساني واعادة تأهيل المؤسسات الحكومية؟

عمل غير منظم

السيد محمد عربود رئيس وحدة الاعمار في المحافظة قال: لا احد ينكر ان هناك اعماراً في المحافظة غير انه لا يمكن اعتبار ما يجري عملية متكاملة تحقق الهدف المنشود. فالمحافظة تمتلك مقومات ربما تنفرد بها عن محافظات العراق الاخرى. فبالاضافة الى القوات متعددة الجنسية والمنظمات الانسانية وتخصيصات الحكومة المركزية هناك قوات الدفاع الذاتي اليابانية وممثلية الخارجية اليابانية ومهمتها الرئيسية هي تمويل مشاريع اعادة الاعمار وتقديم المساعدات الانسانية. غير ان هذه المقومات لم تستغل بالشكل الامثل والصحيح. مما اربك جميع الآليات المتعلقة بتنفيذ مشاريع اعادة الاعمار وبكل مراحلها بدءاً من مرحلة الاعداد والتخطيط مروراً بمرحلة تحديد الاولويات وانتهاءاً بمرحلة التنفيذ. حيث ان عمليات اعادة الاعمار في المحافظة تتم بشكل مشوش وغير منظم وبدون تخطيط مسبق. ولا تخلو احياناً من الفساد المالي والاداري مما انعكس سلبياً على النتائج وتدني مستوى الانجاز.

واضاف اننا نأمل ان تكون المرحلة القادمة افضل مما سبق خاصة ان مسؤولية الاشراف والاعداد للمشاريع قد أُنيطت بمجلس المحافظة والمتمثل بلجنة الاعمار فيه. وبالتعاون والتنسيق مع الاجهزة التنفيذية ودوائر الدولة.

وعن دور هذه المشاريع في امتصاص البطالة يقول: بكل تأكيد امتصت البطالة في الفترة الماضية وخاصة في السنتين الأوليين بعد سقوط النظام السابق..

❖ هل تعتقد ان التخطيط سيكون افضل خلال الشهور القادمة؟

– هذا ما نتوقعه ونأمل ان يكون العمل في الفترة القادمة مقترناً بتطبيق مفردات الخطة الستراتيجية الاستثمارية للحكومة المركزية والتي اهمها تحديد الاحتياجات والاولويات وفق تخطيط مسبق وتنظيم عملية صرف الاموال.

❖ وهل قدمت القوات الاجنبية والمنظمات الانسانية مشاريع استفادت منها المحافظة؟

– وفقا للجداول المعلنة من القوات الاجنبية بخصوص مشاريع اعادة الاعمار. فان هناك ملايين الدولارات التي تم صرفها بهذه التسمية. الا ان اغلبها في واقع الحال لم يحقق الاهداف المرجوة منها. وهذا يعود الى اسباب مختلفة منها آليات التعامل المختلفة مع الجهات الرسمية فلكل من هذه القوات سياسة في تمويل تنفيذ المشاريع بكل مراحلها تختلف عن الاخرى. وهذا يتعلق باختيار المشاريع ومتابعتها والاشراف عليها وآليات الصرف الخاصة بها اضافة الى اختيار الشركات والمقاولين.

اعمار دون الطموح

فيما يرى الدكتور فالح عبد الحسن المدير العام لصحة المثنى ان الاعمار في المحافظة موجود ولكن دون مستوى الطموح. بيد اننا بحاجة الى منشآت ومؤسسات جديدة وصروح خدمية اخرى مثل مستشفيات للولادة في الرميثة والسماوة والخضر. اما الاعمار الذي حصل في الدائرة فانه اعمار حقيقي مقارنة بما كانت عليه. حيث حصلت الدائرة على اجهزة متطورة وحديثة اهمها جهاز القلب وتخطيط الدماغ والاجهزة التي جهزت للمراكز التخصصية كالربو والصدرية والاسنان (BCR) وهو اول جهاز في المنطقة الجنوبية والثاني في العراق بالاضافة الى اجهزة اخرى موزعة على كل المستشفيات.

واضاف: اما المراكز الصحية فقد تم اعادة تأهيل وبناء كل المراكز الصحية البالغة ٣٢ مركزاً صحياً. اما بالنسبة للمراكز البعيدة فقد جهزت بصالات ولادة وطوارئ وسيارة اسعاف فضلاً عن بناء مراكز اسعاف فوري في السماوة والخضر والرميثة.

ونتيجة لكل ذلك فقد حصل تحسن في الجانب الصحي وزيادة اعداد المراجعين بسبب حصول القناعة لدى الناس بما موجود من اجهزة طبية. وقد ادى ذلك الى انخفاض معدلات الوفيات بنسبة ٥٠٪، وان كل هذا الدعم جاء من الحكومة العراقية والقوات اليابانية حصراً. غير ان المشكلة التي نعاني منها تكمن بقلة وضعف الكوادر المتخصصة.

قائد التخطيط الياباني: صرفنا (١٥٠) مليون دولار على مشاريع الصحة والتربية والماء

الصحة والتربية

ولمعرفة دور القوات اليابانية في تقديم الدعم والخدمات والاعمار قال العقيد كوسيه قائد التخطيط والمتابعة في القوات اليابانية لـ (المدى): بعد مضي عامين على وجود هذه القوات في المثنى وعند قدومنا الى محافظة المثنى كان اهتمامنا ومازال يصب في ثلاثة محاور (الصحة، والتربية، والماء). وقد نفذنا عشرات المشاريع التي تخدم السكان في المثنى. ولكن العمل توسع خلال الفترة الاخيرة لتنفيذ مشاريع في مجالات اخرى كالكهرباء والرياضة والبلدية والاعلام وغيرها من المجالات التي يستفيد منها اهالي المحافظة.

واضاف ان المشاريع التي نمولها تتم من خلال مكتب الارتباط بالخارجية اليابانية وقواتنا حيث تقوم المخططات والدراسات من قبل الدوائر والمجالس البلدية ومجلس المحافظة. حيث يقدم الدعم المالي والاشراف والمتابعة للتنفيذ. فقد انجزنا اعمار واعادة تأهيل ٢٩ مدرسة و٣٢ مركزاً صحياً ومشاريع مهمة لزيادة انتاجية الماء الصالح للشرب من خلال تجهيز الدائرة بالمضخات والسيارات الحوضية وبناء الأحواض وفتح الطرق الجديدة في الريف وتجهيز دائرة البلدية بالآليات وتطوير الساحات بالاضافة الى ارسال الوفود للاطلاع والمشاركة في دورات تطويرية. واكد ان المبالغ التي صرفت على المشاريع بلغت اكثر من ١٥٠ مليون دولار. فيما تم الاتفاق حالياً والمباشرة قريباً ببناء محطة لانتاج الطاقة الكهربائية في السماوة بكلفة ١٢١ مليون دولار.

واستطلعت (المدى) آراء بعض المواطنين حول عمليات الاعمار التي تشهدها المحافظة. وهل حققت النتائج المطلوبة يقول السيد عبد الهادي جاسم (مدرس): ان الاعمار الذي تشهده المدينة لم يكن اعماراً يلتقي بمستوى الحد الادنى للطموح والتطلع الى مدينة اجمل. بسبب اداء وعمل المقاولين والمشرفين عليهم. وتفشي الفساد المالي والاداري. واضاف: كما ان ازمة السكن مازالت قائمة بل استفحلت اكثر. والبطالة متفشية بشكل مرعب والخدمات البلدية تكاد تكون تحت الصفر والكهرباء لا تحتاج الى تعليق. وباختصار فان ما نفذ من مشاريع اسهم في إثراء نفر من الناس على حساب المواطنين وجمال المدينة.

اما السيد محمد البحار (موظف) فقال: ان المبالغ المصروفة رغم حجمها الكبير غير انها غير واضحة المعالم على المدينة حيث ان المحافظة بحاجة الى مجار للصرف الصحي. وتنفيذ مشاريع للبنى التحتية تسهم بامتصاص البطالة.

فيما ترى المهندسة انتصار فاضل مسؤولة وحدة الهندسة في كلية التربية: ان الذي يجري من اعمال ليس اعماراً. بسبب من ان الاعمار لم يكن للبنى التحتية لانها تعد نقطة الصفر التي ننطلق منها للاعمار. وان الموجود حالياً هو ترميم للبنايات وحتى هذا العمل لم يكن علمياً نتيجة عدم وجود مكملات او اساسيات العمل. فقد انفقت ملايين الدولارات غير انها لم ترتق لما كنا نأمل حيث الكهرباء مازالت مفقودة وشحة في الماء الصالح للشرب.

آملين بمشاركة اوسع للكوادر العراقية.

دائرة الرعاية الاجتماعية في كربلاء

٢٧ الف عائلة مستفيدة من الرواتب والعمل لا يرضي الجميع

مدير الرعاية الاجتماعية: لا توجد مساعدات وما كان يحدث سابقاً هو لارضاء المسؤولين

كربلاء/ المدى

دوائر عديدة لقسم واحد

دائرة الرعاية أو قسم الرعاية الاجتماعية في كربلاء كما يقول مديره علي رسول الياسري هي من الدوائر الخدمية التي تقدم خدمات اجتماعية وصحية وثقافية وترفيهية ومالية لعدة فئات من المجتمع.. ويضيف إن لهذا القسم عدة دوائر ولكل واحدة منها اختصاص ومن هذه الدوائر دار رعاية الحنان للمتخلفين عقليا وفيه ٧٢ مستفيدا أو نزيلا من المتخلفين عقليا وتقدم لهم الدائرة المأكل والملبس والإيواء والخدمات الصحية.. وكذلك دار المسنين التي تؤوي ٥٠ مستفيدا وهي تستقبل الرجال من عمر ٦٠ سنة فأكثر والنساء من عمر ٥٥ فأكثر أو الذين آلت بهم الحالة للدخول للدار بسبب طردهم من ذويهم أو ضعف الحالة المادية وهي أيضا تقدم ذات الخدمات.. وأيضا دار الدولة للاحداث وفيها ٣٠ يتيما من عمر ٦ سنوات إلى ١٨ سنة فهي إضافة إلى تقديم الخدمات المعيشية فالدائرة مسؤولة عن متابعة حالتهم الدراسية في كل مدرسة وهناك دار الدولة لليتيمات التي أنشئت حديثا في هذا العام وهي تنظر في إيواء اليتيمات.. ومعهد الأمل للصم وضعاف السمع وفيه ٧٢ طالبا وطالبة والدائرة مسؤولة عن تعليم الطلاب النطق والقراءة والكتابة وكل ما يحتاجونه وهم في هذه الحالة وهذا المعهد ليس من الدور الإيوائية وإنما الدار ملزمة بجلب الطلبة إلى المعهد وإرجاعهم إلى البيت بمساعدة مراقبات وينقلون بواسطة سيارات خاصة.. وفي قسم الرعاية أيضا معهد الرجاء للتخلف العقلي ويوجد فيه ما يقارب ٣٢ طفلا وطفلة يقوم المعهد بتعليمهم القراءة والكتابة وحسب حالتهم والفئات الموجودة هي من التخلف العقلي البسيط والمتوسط والشديد وهناك سيارات ومراقبات تقوم بإيصال هذه الفئة من والى بيوتهم. وأخيرا لدينا حضانة الأجيال الأولى والثانية وهاتان الحضانتان تستقبلان الأطفال من عمر ٤٠ يوما حتى عمر ٤ سنوات بأجور زهيدة قدرها ألفا دينار شهريا وهم من أبناء الموظفات في دوائر الدولة كافة. وأوضح رسول إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عن سد الاحتياجات في هذه الدوائر إذ إن هناك ميزانية تقدر بأكثر من ٦٠٠ مليون دينار تقدمها الوزارة سنويا لنا لغرض صرفها على جميع الاحتياجات وهذا المبلغ يزيد عن الحاجة فقد زاد في سنة ٢٠٠٤ أكثر من ١٥٠ مليون وفي عام ٢٠٠٥ زاد أكثر من ١٢٠ مليون دينار هذه المبالغ أعيدت إلى الخزينة بعد اكتفاء الحاجة وسد النواقص في هذه الدوائر.

الرعاية والفئات المشمولة والراتب

في هذه الدور ثمة مستفيدون ولكن هناك دائرة تقدم خدماتها إلى عوائل اضطرتهم الحياة لان يكونوا في حالة عوز مادي فلجأوا إلى قسم الرعاية الاجتماعية لكي يحصلوا على رواتب تعينهم على تمضية بقية حياتهم بلا فاقة أو تسول أو دين يطالبون به حين السداد.. هذه العوائل تعيلها في اغلب الأحيان امرأة وحيدة فقدت زوجها أو تركها أو أب ماتت زوجته أو مصابون بإمراض تحتاج إلى علاج وأدوية بمبالغ كبيرة كل شهر أو سجن زوجها لسبب أو لآخر فكان الملجأ هو التوجه إلى هذه الدائرة لتقديم معاملة الحصول على راتب الرعاية الاجتماعية.

يقول مدير القسم.. إن المستفيدين من الرواتب التي تمنحها الرعاية الاجتماعية أو ما تسمى حاليا شبكة الحماية الاجتماعية هم من فئات مختلفة منها المطلقات اللواتي لديهن قاصرون وكبار السن (الشيخوخة) والمصابون بالشلل الرباعي والمكفوفون والطالب المتزوج المستمر على الدراسة الصباحية واليتيم إن كان يتيم الأب أو الأم وزوجة السجين الذي محكوميته لأكثر من سنة. وأوضح إن عدد المشمولين بالرواتب بلغ اكثر من ٧ آلاف أسرة. مشيرا إلى إن هناك فئات جديدة من العوائل أضيفت إلى الرعاية من خلال شبكة الحماية وهم من العاطلين عن العمل والتخلف العقلي وبعض الإمراض الأخرى وأصبحت حصة كربلاء أكثر من ٢٧ ألف أسرة بضمنها المشمولون برواتب الرعاية الاجتماعية للذين تقل مدخولاتهم عن دولار واحد. وأصبحت الرواتب كالآتي٥٠ ألف دينار للفرد الواحد و٧٠ ألف دينار للعائلة المكونة من شخصين و٩٠ ألف دينار لثلاثة أشخاص و١٠٠ ألف دينار لأربعة أشخاص و١١٠ آلاف دينار لخمسة أشخاص و١٢٠ ألف دينار لستة أشخاص فأكثر..وتضاف للعائلة ٥ آلاف دينار إذا ما كان لديها أولاد مستمرون على الدراسة المتوسطة أو الإعدادية بعد جلب التأييد من مديرية التربية وهناك ملاحظة أن الراتب الذي كانوا يتقاضونه قبل إنشاء شبكة الحماية كان لا يتجاوز ١٢٠ –١٥٠ ألف دينار لكل ثلاثة أشهر أما الآن فان الراتب يصرف شهريا

تزوير ورشاوى

كلما صادفنا عائلة تراجع للحصول على راتب الرعاية الاجتماعية قدمت لنا شكوى من إن هناك تأخيراً لا احد يعرف أسبابه مما يجعل هذه العائلة تراجع باستمرار قد تصل إلى أكثر من ثلاث سنوات وما بين المماطلة التي يعتقد بعض المراجعين إنها مقصودة من اجل التعب والملل أو لوجود أسباب أخرى تتعلق بالرشاوى حتى تكتمل المعاملة ويقول بعض المواطنين إن هناك موظفين لا ينجزون المعاملة إلا بعد الاتفاق الجانبي حتى في البيوت لكي ترى المعاملة النور ولان المراجعين لا يعطون أسماء ولا يعطون دليلا فان مدير القسم يوضح سبب تأخير المعاملات بقوله.. أن هذا الأمر كان يحدث في السابق لوجود عدة أسباب بعضها خارج عن الإرادة وبعضها بسبب الروتين والسبب الرئيس يعود أولا إلى عدم وجود صلاحية واسعة في إنجاز المعاملات لان مثل هذه الصلاحيات كانت مركزية تصدر من صندوق رعاية الأسرة في بغداد وهناك يتم إصدار الهويات حصرا وبالتالي توجد معوقات أو لنقل روتين يعطل انجاز المعاملات قد يصل إلى سنتين إضافة إلى إن سبب التأخير إذا ما كان من قبلنا فان سببه هو كثرة المعاملات التي تصل إلى آلاف المعاملات وهذه تحتاج إلى زمن لتدقيق المعاملات حيث كنا نتبع قانون ١٢٦ لسنة ١٩٨٦ في هذا الأمر والتدقيق هو من اجل البحث عن حالات التزوير التي تشمل القرارات الطبية وقيد النفوس وحالات التأييد بالاستمرار بالدراسة وعقود الزواج والطلاق والترمل وغيرها لان هناك الكثير من ضعاف النفوس يقدمون على مثل هذا العمل من اجل الحصول على راتب الرعاية إذ هناك من يقوم بتزوير حتى هويات الأحوال المدنية ولدينا نماذج من هذه الهويات المزورة ويؤكد رسول.. ولا أخفي سرا إذا ما قلت إن الفساد المالي والإداري موجود في كل الدوائر ومنها دائرتنا وقد حاسبنا من قام بمثل هذا العمل ونقلنا بعضهم إلى مكان آخر وعرفنا حتى من كان يقوم بمثل هذه التصرفات ونتمنى أن نقضي على هذه الحالة نهائيا. ويشير رسول إلى إن هذا كان يحدث سابقا أما الآن فان إصدار الهويات أصبح من قبلنا وبأمر من الوزير مباشرة فأصبحت المعاملة تنجز خلال يومين وتصرف من القسم ولا ترسل إلى بغداد.

شبكة الحماية والمستحقون

يقول بعض المواطنين إن رواتب شبكة الحماية الاجتماعية لا تمنح إلى المحتاجين فعلا بل تصل إلى من هم أقدر على العمل إلا أنهم غير موظفين لان هذه الشريحة لا يشملها راتب شبكة الحماية ولان الأسماء ترفع من خلال مجالس الأحياء فان الأمر يعوزه الدقة ويصاحبه الواسطة ويضيفون إن بعض الذين حصلوا على رواتب هم من أصحاب السيارات أو المهن التي تدر عليهم ربحا يوميا.

يجيب مدير القسم.. إن العدد وكما قلنا هو ٢٧ ألف أسرة هي حصة كربلاء ولان هذا العدد كبير فانه تم وبالتعاون مع المحافظ ومجلس المحافظة حيث تم تقسيم هذه الأعداد على الاقضية والنواحي والأحياء بوساطة المجالس المحلية لغرض تزويدنا بالأسماء المستحقة فعلا وأخذت هذه المجالس تزودنا بالأسماء وتعطيها إلى اللجنة الخاصة المكونة من مجلس المحافظة والقائممقامية ومدير الرعاية الاجتماعية ومدير العمل والضمان الاجتماعي للإشراف على إعطاء المستحقين حصرا وقد عقدت عدة ندوات في عموم المحافظة لشرح من هو المستحق وهذه اللجنة تقوم بتدقيق الأسماء المرفوعة إليها من قبل المجالس المحلية التي زودت بأقراص ليزرية عن كافة الموظفين والمتقاعدين وبالتالي فان هذه اللجان التي تعمل داخل الأحياء السكنية ستكون مراقبة من قبل المواطنين أنفسهم وهم الذين يؤشرون الخلل ويبلغون عنه إذا ما حصل وأعطي من لا يستحق راتباً الذي هو إعانة وليس راتباً لان الدولة ملزمة بتعيين العاطلين عن العمل والمشمولين برواتب الشبكة وإيجاد فرص عمل لهم بعد تدريبهم في مراكز التدريب والتأهيل.

مساعدات ولكن!!

أمام هذا العدد الكبير من الدوائر التابعة لهذا القسم لا بد من وجود معوقات تعرقل عملية تقديم الخدمات إلى من هم تحت رعايتهم وفي المقابل فان مثل هؤلاء الذين يعانون الحرمان في بعض مفاصل الحياة لا بد أن تكون التبرعات من الخيرين والمنظمات نشملهم لان هذا العمل أنساني كما يقال عنه. ويضيف رسول.. أما عن المعوقات فهي تبدأ من قلة الكادر أمام العدد الكبير في قسم الرعاية مثلا ولا توجد تعيينات من قبل وزارة المالية وكذلك قلة العاملين على أجهزة الحاسوب على الرغم من إن لدينا ١١ حاسوبا وهذه تحتاج إلى من هم قادرون على العمل على هذه الأجهزة التي بحاجة إلى دورات ومهارات خاصة وكذلك نشكو من قلة الكادر الخدمي في الدور الإيوائية والمراقبين الليليين وخاصة في داري الحنان والمسنين والحاجة إلى زيادة رواتب العاملين في هذين الدارين لأنهم يتعاملون مع شرائح متعبة قد لا تقوم بها عوائلهم لان وضعهم خاص ويحتاجون إلى متابعة مستمرة. وما عدا هذا فإننا نعمل على أن تكون الثقة بعملنا اكبر مما هو حاصل الآن ويساوي في الأقل الجهد الذي نقوم به والذي يختلف عن كل الأعمال الأخرى لأننا لا ننجز معاملات إنما نتعامل مع الإنسان الذي هو أصلا بحاجة إلى إعانة من نوع خاص.

حدث و حديث

متى يحين وقت العمل؟

ذهبت ايام عجاف كان فيها قمع للحريات الاساسية، حرية الكلام وحرية الديانة والحرية الاجتماعية وصعوبة الحصول على لقمة العيش وكان الخوف والرعب يسيطران على العراقيين. حيث كان ابن الشعب مواطناً من الدرجة الثالثة بائساً كل البؤس ولاسيما الذين أدخلوا الى السجون والمعتقلات من السياسيين بأمر من الطاغية. ثم انتهى عهد الظلم والطغيان وتغير كل شيء وتسلم المسؤولية رجال كان كل الظن بهم بأنهم سوف يأخذون بيد الشعب المضطهد الى بر الامان والاستقرار وتوفير احتياجاتهم التي طالما حلموا بها ولكن منذ بدأ التغيير والى الان لم يقدم احد لهذا الشعب الجريح أي شيء سواء على صعيد الامان او تقديم معونات مالية للشهداء او الذين قتلهم الارهاب في العراق. لان المسؤولين الجدد يعيشون في واد بعيد عن كل هذه المعاناة فالواجب عليهم ايضاً ان يوفروا الحد الادنى لحياة شريحة واسعة من ابناء الشعب والذين مازالوا يعانون من البطالة وشظف العيش حيث قدر الخبراء الاقتصاديون اعداد العاطلين عن العمل في العراق بما يزيد على ٣٠٪ من عدد السكان، حيث كان العراقيون خلال فترة حكم النظام السابق يعيشون في ظروف مأساوية نتيجة لحملات الابادة و التشرد هذه الامور كان الاجدر ان تكون حافزاً للمسؤولين ليكونوا اكثر عطاء لإسعاد هذا الشعب المغلوب على امره.

وان هذه الملاحظات اصبحت حديث الشارع العراقي الامر الذي سينعكس سلباً على الناخب العراقي الذي نفد صبره من الوعود التي اصبحت الصحف تحقق مبيعات اكثر تصاعداً على حساب مشاعر الانسان العراقي الذي بات يتصيد الاخبار التي ترضي طموحاته، ولكن سرعان ما يجد ان هذه الاخبار ما هي الا سراب ينحسر كلما تقدم نحوه فالمواطن يتأمل وبصمت ان يكون المسؤول اكثر مصداقية مع نفسه وضميره لتحقيق طموحات المواطن الذي يتطلع الى غد مشرق يعيش فيه كانسان يتمتع بحقوقه وواجباته... وهو مطلب شرعي لا يتناقض مع التوجهات الجديدة خصوصاً ان ارض العراق فيها خيرات لا يمكن مقارنتها بدول اخرى ويجب ان ينتهي الفصل المظلم من مسرحية معاناة الشعب العراقي وان نرى اطفالنا ينكبون على مقاعد الدراسة و ان تنتهي الفصول المظلمة من المسرحية التشاؤمية وان لا نرى بعد صور التشرد والتسول في مفترقات الشوارع وان لا نرى اطفالنا في (حدائق) الازبال يبحثون عن لقمة العيش على حساب صحتهم في حين نرى اطفال دول ليست اكثر غنى منا يعيشون في مؤسسات تربوية حضارية يتمتعون بكل ما هو جميل لاعدادهم ليكونوا مواطنين جيدين وصالحين لخدمة اوطانهم وان ينتهي الشعب العراقي من شراء الملابس من عربات ومحال (اللنكات). ان المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق تتطلب رؤى علمية متقدمة لتحقيق الاستقرار والتطور والتقدم في مجالات الحياة من خلال الانفتاح على العالم وبناء استراتيجية اقتصادية تحقق منح الفرص للمواطنين للعمل والانتاج والاستثمار بعيداً عن الصراعات السياسية التي يمر بها العراق وتشكيل حكومة يترقبها الشعب وهذه الرؤية الجديدة تبدأ بمنح فرص الحياة الكريمة من خلال النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة لتحقيق اماني المجتمع بالحياة الحرة كما يتطلب استغلال عنصر الامن من خلال السرعة والدقة في التخطيط والموازنة والاستثمار وكل هذا يتحقق في خطط زمنية قصيرة بعيدة كل البعد عن المصالح الذاتية والجزئية والفئوية تعتمد التخطيط والبرمجة لاستثمار الطاقات والامكانيات في كل جوانب المجتمع مع فتح صفحة جديدة في السلام والحرية والمصالحة من خلال سيادة القانون والنظام بما لا يضر بمصالح المجتمع، وبما يحقق العدالة والمساواة لبناء المجتمع الجديد على اسس من التضامن والديمقراطية والحرية.

فاضل طلال القريشي

وان هذه الملاحظات اصبحت حديث الشارع العراقي الامر الذي سينعكس سلباً على الناخب العراقي الذي نفد صبره من الوعود التي اصبحت الصحف تحقق مبيعات اكثر تصاعداً على حساب مشاعر الانسان العراقي الذي بات يتصيد الاخبار التي ترضي طموحاته،